مدخل لتحليل الوعي بالمواطنة في المجتمع الإسلامي

الباحث
هادي رزاق الخزرجي
المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة

المقدمة

حزمة من المفاهيم والقيم تأتي مع نظام الحكم الديمقراطي وإن لم يكن بعضها ينشأ منها أو يصاحبها بالضرورة، ولكن أرتبط الحديث عن الرأسمالية، والليبرالية الاجتماعية، والمواطنة، وحقوق الإنسان، وتفعيل دور المرأة، وحرية الصحافة، والعلمانية، والعولمة، الكثير منها أرتبط بالحديث عن الديمقراطية، أو الديمقراطيات الناشئة في التأريخ المعاصر.

الأفكار الإنسانية خاضعة لمنطق العقل والعواطف اللذين يشيران إلى درء المفاسد ونيل الرغائب، وتتحول إجراءات الوصول إليها وتطبيقها على وفق الظروف الحياتية والمنحى الفكري لذلك المجتمع، مع توفر القيادة المثقفة المناسبة والمسلحة بالأدوات العلمية والعقلائية والتوعوية التي لا يصيب رجالاتها وشجاعتهم التبدل عبر الأزمنة والأمكنة.

الحديث عن فكرة المواطنة وتطبيق مرتكزاتها، أي كعلاقة بين الفرد وهيكل الدولة، و المجتمع وطبقاته ليس وليد اليوم، وكثيرا ما حاول الساسة الحاكمون، وغيرهم من مطبقي القوانين على اختلافها في البلدان تطبيقَ جزاء النفي خارج الوطن كعقوبة تعني سلب المواطنية الفعلية عن ذلك الفرد وطرده عن مجتمعه الأم، وهذا الإجراء بحد ذاته عقوبة كبيرة وبخاصة لمن عرف أن الولادة و الانتساب إلى وطن ومجتمع وظروف عيش معينة لهي من أعظم النعم والمزايا.

الذي دفعني إلى كتابة هذه الوريقات هو ما رأيته وما أراه إلى الآن من تغيرات طرأت على المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ من حصول ما يشير

إلى كـوامن موجـودة في العديـد مـن الأفـراد العـراقيين الـذين غـذتهم سنوات طويلة من الوحشية والهمجية والعلمانية البعثية لطرح منظومة قيمهم الإسلامية والعربية الإيجابية والنزول والانحطاط على اكبر قدر ممكن من العصبيات الطائفية والتخريبية وجلد الذات والدوران في حلقة مفرغة من الهدف. كانت الغاية المتوخاة هي بسط محاولة لإنارة السبيل إلى معرفة الأسس النفسية والاجتماعية المؤدية إلى تفعيل الوعي بالمواطنة والاستفادة منه على النهج القرآني والإستئناس بالنتاج الديمقراطي، لتحليل ومعرفة فكرة المواطنة كشعور داخلي ذاتي نابع من مسؤولية الفرد أمام ذاته ومجتمعه وقيمه العليا، وكيف يؤطر السعي إلى تفعيل المواطنة وعلى أي من الأسس والأطر؟.

باشرت الكتابة على محاور ست، تحدثت في كل منها بشيء من الإجمال عن بعض الجوانب المؤدية إلى تأسيس قيمة المواطنة، وكان المحور الأخير- كملحق- تشريحا بسيطا للواقع المواطني في عراق ما بعد ٢٠٠٣ وأنهيت ذلك كله بخاتمة تضمنت التوصيات.

أولا: تعريف الوعي بالمواطنة

تعريف الشيء وحدّه شغل معرفي شاغل، يجب أن نبدأ بتفكيك عبارة العنوان إلى الكلمات التركيبية وإلقاء الضوء عليها بالتتابع وصولا إلى الحد الكلي (العبارة- المفهوم).

الوعي Consciousness، له دلالة تصورية تتبادر إلى الذهن وهي المعرفة Awareness ولكنها معرفة ذات عمق نفسي وليست هي الضمير الأخلاقي أو الوجدان Conscience، أيضا له لازمة هي أن أغلب تبادر معنى الوعي يكون على المستوى الذاتي بمعنى الفردي.

قلنا إن من تفرعات تأصيل كلمة الوعي هي المعرفة ((الإدراك الذي يعرف به الإنسان ذاته في رؤية داخلية))[1] فهي معرفة الإنسان ذاته في مسار باطني نحو أعماق كينونته وعقله لإدراك أو لإعادة إدراك مفاهيم قديمة أو قد تشكلت حديثا، ووضعها في مدار الرؤية على وفق

ترتيبها من الأهمية وأولوية المراجعة الخاصة بها. أما مراجعة الذات وتقليب كل ما يرد عليها فهو أمر عقلي – نفسي محض يحتوي على مسالك متشابكة قد تودي بصاحبها أو ترفعه عن حضيض المستويات المتدنية من العيش وطرائق التفكير فلكل بحسب عقله ونور قلبه – فالوعي: ((حفظُ القلبِ الشيءَ.))[٢] – واستعداده الأخلاقي الذي يعني من ضمن ما يعنيه صبره على تقبل ومعالجة ما حصّله وأدركه لتطويره ولنقل معرفته من مستوى بسيط إلى مستوى أكثر تعقيدا حول نواة بسيطة من فكرة أخلاقية يحاول في مراجعاته تأصيلها وإشراكها داخل العديد من المفاهيم ذات الصلة.

أما المواطنة Citizenship، فقد جاء في كتاب (أقرب الموارد في فُصح العربية والشوارد) : ((واطنه على الأمر مواطَنَةً: أضمر فعله معه، فإن أراد معنى وافقه قال واطاه، تقول واطنت فلانا على هذا الأمر إذا جعلتما في أنفسكما أن تفعلاه.))[٣] ، يشير الحد اللغوي إلى أهم ما في المفهوم وهو الوعي والتواطؤ الجماعي عند انتقاله من الفرد إلى الأفراد في سياق حركة ذات أهمية ابتدائية بالغة، حيث أن الوعي الجماعي: ((التصورات التي يتقاسمها أعضاء هذه الجماعة))[٤] ، أضف إلى ذلك ما يؤكده نوري طعمة في كتابه(المشكلة الاجتماعية المعاصرة): ((إن ارتباط البناء الاجتماعي والبناء الفردي يكاد لا يتميز))[٥] ، ولكن على التأسيس السابق فيما لو أردنا أن نضع تعريفا للشعور بالمواطنة داخل المجتمع، فهل يكفينا أن نستغرق في تحليل بنية الفرد حتى نصل إلى أن تركيبة المجتمع هي أقرب ما تكون إلى ما في داخل الفرد؟ يوجد اختلاف بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، يعود السبب إلى جملة مختلفة من العوامل والمسببات التي وإن تماثلت في ورودها على الفرد والمجتمع ولكنها مختلفة في آثارها، ويبدو أن بنية العلاقة بين الفرد والمجتمع هي التي تتشابه، وأعني ببنية العلاقة ، آلية التواصل بين الفرد ومجتمعه وبالعكس ولا يعني هذا بالضرورة أن هناك تطابق بينهما

بل هناك علاقة تأثير وتأثر، يبقى البناء الداخلي للفرد متميزا، وليس بالضرورة أيضا إن كان المجتمع يتصور في صورة كائن فرد يحيى ويعاني ويتخلص من المشاكل انه يشابه الفرد في تفاصيله الذاتية التي هي ملك له وحده لا تشاطره بها تكويناته المجتمعية المتنوعة على طول الأزمنة والأمكنة، إن الوعي الفردي بالمواطنة – كمفهوم علائقي بين الفرد ومسؤولياته أمام نفسه ووطنه وأفراد مجتمعه- يستلزم في المقام الأول أن يتم معرفة خبايا وعي الإنسان في عمومياته حتى نصل إلى تراتبية واقعية لكل ما يعيه الفرد من أمور مغروسة في ذهنه قبلاً وليس من المستغرب أن الإنسان يعي حاجاته الأساسية بقدر ما هي متأصلة بجذورها أوما لها من الأهمية ما تتوقف حياته عليها.

للمواطنة تعريفان، تعريف يشير إلى المفهوم المتعلق بكونها ((... تقوم من حيث الجوهر على فكرة الإنتماء وهي مفهوم إنساني عام يمكن أن تتوافر فيه بعض الخصوصيات)).[٦] .فهي مبدأ له رسوخ وإطار قانوني يتعلق بمنح الجنسية إلى رعايا الدولة ونيلهم الحقوق وأداءهم الواجبات، ((المواطنة/ عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والدفاع عن البلد، وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت وحق تولي المناصب العامة في الدولة... وهي كينونة لجنس العلاقة الرابطة بين الفرد ومن ثمّ المجتمع بدولتهم التي يستظلونها وينتمون إليها)).[٧] أما التعريف الآخر فهو أن مفهوم المواطنة، شعور ينبع من ذات الفرد نحو كل ما من شأنه أن يدفع ويرتقي بوجوده داخل مجتمعه وأرضه إلى كل ما هو خيّر ونافع على وفق الأسس التي يتوافق عليها العقل، فتركيزي على تعريف المواطنة ليس من الجانب القانوني ولا مرجعية المواطنة أمام المجتمع المدني، بل المواطنة كشعور منغرس ومتأصل في الفرد أمام نفسه ومجتمعه ودولته على المستوى الشعوري. فهي على التأسيس السابق حالة شعورية أصيلة في ذات الإنسان

الخيّر الذي ينطلق من إصلاح نفسه نحو إصلاح أفراد مجتمعه، إنها الوعي بمحبة الآخرين وتوطين العمل الصالح المرضي لله وحده، وحالة معرفية يكتشف فيها الإنسان قوة المبادرة عنده ومساراتها من الفرد إلى المجتمع.

ثانيا: الوعي بالمواطنة كيف يبدأ؟

يستلزم الوعي بالمواطنة في المقام الأول أن يتم معرفة خبايا وعي الإنسان ذاته في عمومياته حتى نصل إلى ترتيب واضح لكل ما يعيه الفرد من أمور مغروسة في ذهنه وليس من المستغرب أن الإنسان يعي حاجاته الأساسية بقدر ما هي متأصلة بجذورها، أي أهميتها بما تتوقف حياته عليها.

فعلى هذا التأسيس لنا أن نعرف الشعور بالمواطنة الحقة بكل تفاصيلها هل يبدأ من منطلق ديني – إيماني أم من منطلق حب الأرض – الوطن أم من نضوج الوعي على مراحل الشعور بالمسؤولية أمام المجتمع – القومية ؟ إن الإشارة إلى فطرة الإنسان تعني ضمناً الشروع بمبدأ التفكير الديني بشكل عام وغيره من المبدئيات كذلك، ((توفير جميع الظروف التي تهيء للإنسان أن يولد وينشأ طبقا لمواصفات الفطرة التي يقوم عليها خَلق الإنسان وأصله وتهيء له أن تتناسق معيشته مع نواميس الوجود وقوانينه))[٨] وهذه البداية العقلانية، التي لا يكاد يختلف على الوضع اللغوي لها إثنان، هو وضع لمفهوم عام (الفطرة) متسالم عليه ولكنه يشتمل على مصاديق تشير إلى أن تكون الفطرة الإنسانية متعلقة بمفاهيم من مثل (التوحيد، التديّن، حب الجماعة، حب الأرض) حيث أن التسالم على أي من المصاديق تلك هي المبدأ وأي منها المنتهى أمر صعب أمام الظروف التي تهيء للإنسان أن تطابق فطرته، فتحقق له تطابقا مع آماله وطموحاته ومراحل كدحه نحو ذاته ومجتمعه وربه كل بحسب الرؤية والأفق والآيديولوجيا التي يتبناها، وعلى هذا فإن نشوء فكرة المواطنة في الغرب وكيف أثّرت الأسس النفسية والاجتماعية والتركة الكنسية في بلدان أوربا قد لا يختلف كثيرا عن الأسس

التي يتحدث عنها البحث وهي المؤدية التي نشوء المواطنة داخل المجتمع الإسلامي من حيث وجود الطبقية والعبودية والتعصب والنزوع القومي وقوة الشعور الوطني والمدني تجاه الإرث الديني.

في القرآن الكريم توجيه للمواطنة من خلال استعمال مصطلح (الأخوة) ويضع القرآن نقطة البداية وهي الإيمان الديني، وبالتأكيد فمن أي المنطلقات الأخرى غير الإيمان الفطري يرسم القرآن خط المسيرة الفردية والمجتمعية!

(وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلا تُشْرِكُوا بِه شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً))[9]، فلكي يلتزم الفرد المسلم المؤمن داخل الإطار الفردي والإطار المجتمعي عليه أن يبدأ بالإيمان والتوحيد والعبادة على وفق ما تقتضيه الشريعة ثم وبالتزامن مع تلك البداية تنطلق في روحه تساميات البداية تنطلق في روحه تساميات أخلاقية مواطنية متعددة الاتجاهات.

(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّه وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ)[10]، وتأتي هذه الآية الكريمة لتؤكد على امتزاج الإيمان بالله جل وعلا مع استحقاق المجتمع الإسلامي أن يكون خير نموذج - أمة أخرج للمجتمعات الإنسانية من خلال كونه – أولا ولهذا أهمية بالغة - يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر قبل الإشارة إلى إيمانه❖ على وفق الدين الإسلامي، وعلى وجود نقاط مشتركة مع ديانات أهل الكتاب على فرض أن لديهم منظومة فيها خير كثير ليؤمنوا ويأمروا به ولكن من دون مستند إيماني – بالإسلام طبعا - ، ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ))[11]، وكذلك هذه الآية فهي لا تختلف عن سابقتها ، فالمؤمنون وهم مؤمنون تجمعهم الأخوة والجميع يتقون الله عز وجل لنيل الرحمة

وتتكامل المسيرة الإنسانية نحو خالقها ((إن الإسلام بنى للمسلمين خير نظام اجتماعي وسياسي ووهب لهم قوة جبارة في تشريعاته الفياضة التي تواكب الوعي المتحرر والمنطق السليم. فعليهم -قبل كل شيء- أن يطبقوها على واقعهم ويرفعوا شعاراته وأهدافه إلى بقية الشعوب والأمم وهم مسؤولون أمام الله تعالى عن تبليغ رسالته وأداء أحكامه وإبراز معالمه))[١٢]، أما الشعور بالمسؤولية المجتمعية - القومية وتفعيله والاهتمام به وتحديد مسار بدايته من الذات المفكرة العاقلة الواعية فهو لحاجتها وحاجة مجتمعها وفي مرحلة لاحقة واعية كعنصر مواطني لحاجة كونها ونوعها الإنساني، يقول هيرمن هيجدورن في حديثه عن أهمية النظام والانضباط داخل المجتمع القومي وهو يوجه كلامه إلى المجتمع الأمريكي ((إننا بحاجة إلى النظام كشعب، بحاجة إليه لأولادنا، بحاجة إليه لرجالنا، بحاجة إليه في أخلاقنا الفردية الخاصة، بحاجة إليه إن كنا نود أن ننفع أنفسنا))[١٣]، هناك شعور بالحاجة المواطنية وهذا الشعور نابع من مستويين ، أولهما الخلفية الحضارية واعني بها المكونات المادية والعمرانية التي تشكل بيئة مناسبة على أقل التقديرات لعيش الفرد فيها وسط قومية، وثانيهما النظام والمواطنة والالتزام داخل المجتمع حاجة مرحلية تنقله إلى المستوى المتقدم لنقل ذاته الواعية وذوات مجتمعه المتعددة المشارب والأهواء ينقلها جميعا نحو أفق أممي - كوني أرحب تتلاقى فيه الأفكار بدلا عن أن تتصارع مع المجتمعات الأخرى.

إذن، ما دامت حاجة المجتمع وحاجة الذات الواعية بالمتطلبات الراهنة تقود إلى تفعيل الشعور بالمواطنة للحصول على المكاسب الأخلاقية والعمرانية الراقية فهي أي – المواطنة – تبدأ في عقل الفرد، في روحه التي تحيى ألم الناس ومعاناتهم قبل أن مثلاً مبدأ حب الأرض - الوطن كنظرية بشرية تؤسس بعد الفحص والتجريب لأهمية المواطنة. الشعور بالمواطنة لا يرتبط بالحرية السياسية والليبرالية التي توفرها

الديمقراطية، أما ما يذكر بأن ((هذا المفهوم مرتبط أصلا بالديمقراطية.))[١٤]، فهو كذلك عندما يتم تعريف المواطنة بأنها ((قانونيا بأنها التمتع بالحقوق المدنية المرتبطة بالجنسية. كحق التصويت والترشيح ونيل الوظائف في جهاز الدولة))[١٥] وليس لأن الديمقراطية هي المصدر الأوحد والبيئة الأفضل لنشوء مثل هذه الأفكار، ولكن هي تساعد على ذلك، والذي يساعد بشكل أكبر هو الإطار الإيماني بالله جل وعلا، حينما يكون الفرد جاعلا من قرارة ذاته ساحة للإزدياد من الإيمان والتقوى والعبادة وكل ذلك ومعرفة سبل إصلاح المجتمع من خلال مبدأ الأمر والنهي، ((ولِذكر الله آثار طيبة على نفسية المؤمن وتحريره من العقد والأزمات))[١٦].

ثالثا: (معرفة قيمة المواطنة) بين المرجعية الإسلامية وغير الإسلامية

هل إن مثل هذا السجال الثقافي – الإيجابي بالطبع – بين المرجعيتين ثابت وموجود أم أننا نحاول إثباته وإيجاده؟ أم هي محاولة لإيجاد موطئ قدم للفكر العربي أمام حجم الأثر الهائل الذي تتركه فينا الحضارة الغربية العالمية؟

هناك عدة من السبل يمكن إنارتها أمام أنفسنا لنقترب من الإجابة، فعلى سبيل المثال نرى أن الذي يرجح كفة مرجعية الأفكار غير الإسلامية – واعني بالخصوص الحضارة الغربية – هو المظهر التكنولوجي (مظاهر الحضارة المادية)، فهي كالثوب القشيب والحلة التي يرتديها المرء، ولكن الفراغ من المضمون الأخلاقي الذي يوجّه الذات في صيرورتها وتكونها أمام غيرها من الذوات في مجتمع يتفاعل يوميا في حركة دائبة [١٧]، وهكذا حال المجتمعات الإسلامية وغيرها، فليس هناك ارتباط قوي بين الوعي الأخلاقي والقيم السامية، وبين التقدم التقني التكنولوجي، بل قد يكون التقصير في الجانب الأول سببا للانهيار في الجانب الثاني، وكلا الجانبين مهم جدا ولكن الأهم هو صورة مجتمع القيم

والأخلاق والانضباط النفسي، المجتمع الذي يلزم أفراده أنفسهم بالشعور بالمواطنة، والإعلاء من شأن الأخلاق السامية على حساب إباحة الغرائز التي تتسبب دون غيرها في انهيار الحضارات مهما بلغ تطورها التكنولوجي وحداثة أخلاقها وسلوكها المجتمعي. حيث لا تعد من قيمة لهذا السجال.

من الصحيح والواجب الفكري التأريخي إثبات أصالة المفاهيم لأنه جزء من عملية تطوير المفهوم نفسه، ولكن أن لا ينقلب البحث التأريخي إلى ساحة للصراع الذي يستهلك الزمن في بحث حيثيات الموضوع ذات العلاقة وغير العلاقة وتناسي الفكرة الرئيسية وعدم الشروع أو البدء بالخطوات الفعلية[١٨].

إذا كان للقيم رسوخ في العقل الإنساني بشكل موحد أو متقارب، فليس بذات أهمية أن نعرف منطلق فكرة المواطنة، أو هل كانت موجودة في تراثنا أو لم يضعها في صيغتها النهائية إلا رجالات الحضارة الغربية. وهذا لا يعني طبعا أن هناك دعوة متطرفة إلى إذابة كل الفوارق أو بالعكس الانعزال في الخنادق الفكرية وترقب حركات الآخر، ((فليس في الاستقلال الثقافي والثقافة القومية ما يعني كراهية الثقافات الأجنبية ولا ما يتضمن قطع العلاقات مع الثقافات الأخرى وإنما يعني تخليص الذهن العربي من تسلط الثقافات الأجنبية وحكمها له، وإخضاع تصرفاته لوجهة نظرها، بغية إذابة مقوماته وعناصر بقائه من أجل أهداف وغايات سياسية.))[١٩]، هذا على العكس من قول الباحث الأميني في كتابه ((مناعة المجتمع العربي وإفلاس المتهجمين عليه)): (إن الشعب العربي بصورة عامة يتحلى بصفات وميزات قد لا يتصف بها شعب آخر من الشعوب الكثيرة الموزعة على وجه الأرض بمختلف نزعاتهم وجنسياتهم ويملك من الطاقات المعنوية والقوى الجسمية ما لا يملكه شعب آخر غيره.))[٢٠]، هذا القول تفوح منه رائحة التعصب بقوة ولعل في قول إبن خلدون ما يخفف من حدة التمايز الثقافي

والحضاري والقيمي بلا مبرر، يقول: ((في أن العرب لا يحصل لهم الملك إلا بصبغة دينية من نبؤة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة.والسبب في ذلك أنهم لخُلُق التوحش الذي فيهم أصعب الأمم إنقيادا بعضهم لبعض، للغلظة والأنفة وبعدِ الهمة والمنافسة في الرئاسة فقلما تجتمع أهواؤهم فإذا كان الدين بالنبؤة أو الولاية كان الوازع لهم من أنفسهم وذهب خُلُق الكِبرِ والمنافسة منهم فسهل إنقيادهم وإجتماعهم))[٢١]، فأين قول الأميني من قول إبن خلدون الذي يحدد الوازع الديني كقيمة أساسية تمحو قيم التعصب والصراع الإجتماعي المزمن في داخلهم، وتجعلهم ينقاد بعضهم لبعض في سلاسة ومرونة وهي تطبيق للمواطنة العالية. فهذا هو الدين ينمي المواطنة في النفوس وهو تشخيص غير مقارن مع الغرب ومجتمعهم. ((وهذا هو ما نعنيه بإرهاق الفكر الإسلامي بمصطلحات ومفاهيم هو في غنى عنها، فضلا عن الإقحام القسري للنظام السياسي الإسلامي في مصالحة مع المذاهب السياسية الغربية قد لا تكون ذات أهمية باستثناء ما يرتبط بالبعد العلمي للمقارنة وإمكانية استثمار بعض الأدوات والتقنيات المفيدة))[٢٢] ، قد يكون هذا هو التحليل الصائب للأمر الواقعي وإعطاء الحكم الحقيقي له. إن الإطار الرسمي المعاصر لمفهوم المواطنة بمعناها الاجتماعي يشير إلى أن ((هذا المفهوم مرتبط أصلا بالديمقراطية))[٢٣] لأن الأخيرة تقتضي المواطنة كأمر مقارب لحرية الفرد في الدولة والمجتمع إذا أعتبرنا أن التوجه المعاصر يربط المواطنة ضمن المنظومة الديمقراطية ، أما على تأسيس الفكر الإسلامي فنرى الصحيفة التي صدرت في عهد النبي (ﷺ)، وما جاء فيها قد يكون تأصيل لفكرة المواطنة الإجتماعية، ((الفقرة ٢٥ من الصحيفة التي وقعها النبي (ص) في السنة ١ للهجرة ((ولا بد أن يكون المراد من الأمة هنا غير التوحد الديني لأن الفقرة ٢٥ تصرح بان (لليهود دينهم وللمسلمين دينهم) فيتعين أن يكون المراد بالأمة التوحد

في الإنتماء إلى المشروع السياسي والمجتمع السياسي والكيان السياسي والمكان السياسي (الدولة والأرض) وينشأ هذا الإنتماء من الإلتزام بالمشروع السياسي للمجتمع وتحمل الواجبات والمسؤوليات التي يفرضها ذلك المشروع. فبذلك يتحقق الإنتماء وينشأ منه التلبس بمفهوم (المواطنة) وهو في المصطلح الإسلامي: الولاية بمعنى المعاضدة والتناصر- وحقوق المواطن))[٢٤]. هنا يتحدد المسار التصاعدي من الإيمان بالله وهو مستوى فردي إلى الإيمان السياسي والشعور تجاه أفراد ذلك المجتمع الذي يغذيه الإيمان والإنتماء للدولة والأرض والكيان الإجتماعي❖، مع الإقرار بوجود الإختلافات الدينية – العقائدية.

رابعا: المواطنة، كموضوع لحوار ونقطة تلاق.

في كل مراحل التأريخ بين الشعوب والأمم كان هناك سعي من قبل الطبقة الواعية والنابهة لضرورة مرحلتها إلى الإقتراب من الآخر الذي كانت في كثير من الأحيان تصل التصورات المسموعة عنه على انه غريب ومنقطع التواصل معه تماما وكأنه كائن مجهول كالحال مع المستكشفين الأوائل الذين مروا على قرى السكان المتوحشين في غابات إفريقيا.

عندما تعكس الحياة أصنافا متعددة للأحكام والقناعات والأمزجة في كل زمان ومكان، وتلقي النفس بظلالها القاتمة دون المضيئة على تلك التوصلات التي قد تفرض على الإنسان إلى أن يكون مجردا من العقلانية ذاتها بعد أن تطرف وأوغل في حكم العقل الذي يطرح الحكم تلو الحكم في تراكمية صلبة ومتعسفة بعيدة كل البعد عن حرية الرأي.

فأين يكمن الإختلاف بالتحديد؟ لدينا المعتقدات الدينية بشتى أنواعها، والعلوم الصرفة، والإنسانية - المعرفة ، وهناك الآراء والآيديولوجيات والأطروحات القابلة للإثبات والنقض. أما قوانين العقل الفردي والعقل المجتمعي فيمكن أن تلتقي وتتحاور من خلال موضوع الطابع الأخلاقي للعلم، وأعني به السلوك

الذي يحكم عملية إكتساب الثوابت المنطقية والرياضية ومعالجتها وإستخلاص المفيد منها، هذا وإن الإرتباط بين العلوم كافة وبين المستوى الأخلاقي للإنسان أمر حتمي وعلى جانب كبير من الأهمية، وبالطبع فيمكن على مستوى المفاهيم السلوكية إيجاد أرضية مشتركة تتقارب فيها رؤى بني آدم الأخلاقية كما يحصل الآن حيث تجتمع الكثير من الدول للإتفاق والتوقيع والتعاهد على وضع اللوائح والقوانين والسعي للتمسك ببنودها وهي في الكثير منها إتفاقات ذات مضمون أخلاقي أو قانوني وليكونوا بعد ذلك مختلفين في مستوياتهم العلمية والتقنية. لقد كانت إطلالة النبوات منذ فجر التأريخ ثورات سلوكية وتصحيحية للمسار الإنساني ، فالكفر يمثل في إحدى ظلاماته توريط العقل بالتعلق والعمل لأجل الأطماع الدنيوية وتمنية النفس للكائن الإنساني بأماني الخلود الأرضي وإكسابه قناعات مؤقتة عن إحاطاته العلمية الشاملة بالأشياء، وعلى ذلك قد يتوحد عدد كبير من الأفراد على المسارات الخاطئة بعد تبعية مسار العلم من قِبل الأخلاق فيكون الأول رائدا للثاني!! وهي في بداياتها إنحلال نفسي وتحلل من الروابط التي يقيمها العقل بين الفرد وذاته والفرد ومجتمعه - مواطنته مهما كانت تلك المجموعة صغيرة أو كبيرة.

هذه الروابط عبارة عن علاقة عضوية تنشأ في السياق الطبيعي - الفطري ، وهي لن تكون علاقة عضوية بهذا التوصيف لو لم تكن هناك مسارات مشتركة تنطلق من الفرد إلى المجتمع وتعود إليه في النهاية. ((ليعلم أولئك الذين يسومون الشعوب المقهورة اليوم سوء العذاب أنهم ليسوا سوى إمتداد سليقي لوحوش الغاب وهم غرباء عن الإنسانية دخلاء عليها ووظيفتهم في هذه الدنيا تعويق التقدم الذي يعتمد على الحرية وإنطلاق الكرامة الإنسانية من وطأة المهانة وفض قيود التبعية والخضوع عن البشر))[٢٥]، تكمن السياقات الموحدة داخل القناعات البشرية التي تنطلق من الإحساس بالمواطنة سلباً وإيجاباً بإتجاهين، الأول

إتجاه مصلحي محض يقود إلى التوغل في غابة الدنيا، يؤدي إلى القطيعة مع السماء بعد التناحر الذي يحصل بين بني البشر ليكونوا فئات متباعدة، والثاني تجميع لكل مراتب وخطوات الإنسانية ذات الأبعاد الأخلاقية المبتنية على التضحية والحب للآخر كما الحب للنفس، وحسن الظن، وترك الغيبة، وحسن الجوار، والغيرة والنخوة، وهي تنصهر في بوتقة المواطنة وفاعليتها في الحياة اليومية ((والمجتمع الليبرالي الديمقراطي هو مجتمع وعي ذاتي جماعي شامل. فمن الطبيعي أن يتمتع أي مجتمع بقدر معين من الوعي الذاتي الجماعي وبحد أدنى من السلوك الحضاري... وفي الوعي الذاتي عنصر إجماع متأصل وعلى الأقل بين جزء من السكان يشارك في هذا الوعي ويصبح الوعي الذاتي الجماعي سلوكا حضاريا ليس فقط حينما يشترك ويشارك فيه قسم كبير من السكان، بل كذلك حينما يحدد على الأقل حدا أدنى من الكرامة لقطاعات مختلفة من السكان الذين يشملهم هذا الوعي.))[٢٦]، إنما هي مسألة إختيارية، قائمة على تنشيط الوعي السليم بإتجاه الصائب وإدراك حاجة المجتمع إلى التآخي والتراصف كالجسد الواحد، ومن الممكن أن يبدأ اللقاء الفكري من الإتفاق على نبذ الكراهية والعنف أي على السلب لا على إيقاع المفهوم الإيجابي، فالفراغ خير من الإنشغال بالمساوئ.

ويمكن هنا وضع مفهوم المواطنة كوسيلة وغاية في آن واحد، وله إنعكاس تصوري – وصفي وإنعكاس تصديقي – معياري، وكلا الإنعكاسين له أثر عملي ويتم التوافق عليه والرضا به وعلى هذا فإن إجابة السؤال الآتي تكون إن التوافق للإرادات الفردية ((هل يرتكز الإرتباط الإجتماعي على توافق إرادات فردية أو على توافق جماعة حول قيمة أخلاقية وسياسية عليا وتتمتع الجماعة بالإستقلال الذاتي؟))[٢٧] لأن المسألة يبدأ الشعور بالحاجة إليها فردياً أي على مستوى بضع من الأفراد وليس الشعور الجماعي توافقيا إلا عندما يخرج من حيز البعض منهم والأخيرون هم

الـذين تترسـخ في عقـولهم المفـاهيم والحاجـة إليهـا بـشكل تـصديقي – معياري، وهم الـذين يطورون المفهوم ويجـرون عليـه التعـديل والنقـل مـن النظرية إلى التطبيق المجتمعي، التطبيق الصحيح الذي يسلك المسار الأفضل والأسلم، هنا يكون الحوار والتلاقي شـعورا داخليـا يخـص المواطنـة وهـي عملية تبدأ من الفرد لتعود بالتالي إليه بعد أن تكتسب توافقا مجتمعيا بغض النظـر عـن الأسـس العقليـة والعلميـة والعقائديـة - التراكميـة للأفـراد الآخرين.

خامسا: أسلمة المواطنة؟

مـن الممكـن بعـد تـصحيح التوصـيف للمفـاهيم والأطـر العامـة للعلـوم بأنهـا إسـلامية - وهـي عمليـة معالجـة تتوغـل في البعـد التـأريخي للإسـلام نفـسه وطوائفـه المتعددة - ، أقول من الممكن أن يتم ذلـك وعنـدها إمـا أن تتحقـق صـورة المجتمـع الإسـلامي بأبعادهـا المفترضـة مـن قبـل المشرع أو المفترضـة مـن قبـل الباحث الفقيه الذي يقترب من حكـم الـشارع، ففـي الحالـة الأولى تكـون المواطنـة هـي خطـوة ضـمن خطـوات تنفيـذ كلـي شـامل لأبعـاد المجتمـع الإسـلامي ولهـا إرتباطهـا العـضوي المتين والقـائم علـى الأدلـة الخارجيـة ولها إنسجامها وحالتها التوافقية ، أما على إفتراض الحالة الثانية وهـي قيام الفقيـه بتجميـع العناصـر الإسـلامية في إطـار تـصوري غـير متكامـل بالتاكيـد لغياب المعصوم، لتكوين فرضية عـن قيام إجتماع إسلامي ستكون المفاهيم المكونـة لحـالات الإجتمـاع كالمواطنـة فيهـا قـصور سـببه عـدم الـتمكن مـن وضـع الترتيـب التفـصيلي المترابـط بـشكل أمثـل والـذي يـضمن التطبيـق بتكامل لأن التجربة ستبقى بحاجة إلى معصوم يستطيع منذ البداية أن يخلص المفاهيم من الشوائب ويجلوها مما يعلق بهـا مـن الإسـتدلالات العقليـة والمقاصـدية الجانبيـة ويعيـد للفكـرة صـفاءها الأول، وعلـى هـذا فـلا يستطيع الفقيـه غـير المعـصوم إفـتراض صورة المجتمع الإسلامي أو لنقل جزءٍ منه وهو حالة المواطنة بشكل متكامل فلا بد أن تكون التجربة منقوصة.

إن الإعتراف بالقصور أمر مهـم

ويعطي للباحث الإسلامي مرونة كافية للتقدم والتراجع في مسار التطبيق بما يضمن الإقتراب بأكثر ما يمكن من الحكم الإسلامي ويسمح بالإنفتاح والإستفادة من النظريات الأخرى سياسيا وإدارياً، وهذا هو المقصد فليس التوصيف بكل تفاصيله أمر نهائي أمام التطبيق الذي تبرز فيه الكثير من المشاكل أمام المشرعين الذين نرى الفروقات بينهم على مستويات النظريات والتطبيق ولنا أن نتذكر أن هناك طوائف إسلامية متعددة ولكل منها مدرسة قائمة بذاتها وعواملها الخاصة بها وهو الأمر الذي لا يمكن التغاضي عنه، فكيف إذن ينطلق – على سبيل الفرض - ثلاثة باحثين فقهاء في تفصيل المواطنة داخل المجتمع الإسلامي وهم ينتمون إلى ثلاث مدارس (شيعي - إمامي، سني (حنفي)، وهابي)، ؟ ولا نستطيع بحال من الأحوال أن نغمض أعيننا عن الإختلافات الموجودة بين هذا وذاك، ولا نستطيع أيضا التسويغ لأنفسنا الرضى بالإجتماع المواطني على مبدأ ترك الدين وتنظيراته والإنغماس بشكل كلي في المنهجية غير الإسلامية؟ وبالطبع لا يجوز ترك العمل بالتكليف سواء الإسلامي في مورد الإلتزام أمام المجتمعات الإنسانية بشكل عام وإن كانت على المتنوع والمختلف من الأديان والمذاهب والمناهج الفكرية.

يبقى أن لكل مفكر أن يدلوا بدلوه عندما يحاول إنقاذ مجتمعه المتردي في الجهل والفقر والتناحر مثلا في حال كونه بعيدا عن الإسلام أو سيادة وإعتبار القيم الإنسانية الخيرة أن يوسع أفقه ويقترب فكريا وتحليلياً من قيم المجتمعات الاخرى. ((بفضل الإسلام أصبح العرب إخوانا متحابين يجمعهم التوحيد وتظلهم جميعا راية الإسلام. وحّد الإسلام بينهم في العقيدة فأصبحوا يدينون بمبدأ واحد ويعبدون الله إلها واحدا، ووحد بينهم في الحياة الإجتماعية فأصبحوا أمة واحدة عربية مسلمة قوية عزيزة الجانب.))[٢٨]، إن سيادة الإسلام

على المجتمع العربي حولته إلى إتجاه آخر وأجرت عليه الكثير من التعديلات، ووحد الإسلام على المستوى الجمعي بين الناس وغير نوع العلاقة العضوية بينهم لتشكيل نسيج متلاحم خاص، وبذلك أمسى الفرد عربيا مسلما مواطنا ينتمي إلى الأرض الجديدة وعضوا يشعر بإمتداد قوة وجوده داخل المجتمع الإسلامي ومواطنا عليه مسؤولية دينية عالمية كبرى يحمل في داخله نموذجا مصغرا لما يكون عليه الود والوفاء وصيغ التلاحم بين الأفراد، ((وهذه العالمية التي جاء بها الإسلام تتناقض ومفهوم المواطنة الضيق))[٢٩]، تجيء هذه السعة في الإستيعاب الإسلامي للمفهوم من خلال ((السمة التي ينفرد بها القانون الإسلامي هي نتيجة الحكمة والبصيرة الإلهية لا غير))[٣٠]، والقرآن يشير إلى كيفية تصرف المواطن المسلم العالمي أمام الآخرين من معتنقي الديانات وبخاصة الكتابيين في الآية الكريمة ((قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ))[٣١]، ((ويذهب القرآن الكريم إلى أبعد من ذلك حينما يدعو الأمم غير الإسلامية إلى التعاون بناءً على مبدأ الحرية والسيادة للمجتمع.))[٣٢]، المواطن المسلم ليس كائنا غريبا ومنقطعا بل يفترض به أن يكون مدركا لما حوله من أمور تهمه وتهم الآخرين يكون قادرا على إحتوائها وتحليلها ومعالجتها وان يحافظ على مركزه العقلي والقيمي في داخل مجتمع متعدد ومتنوع ومتناقض، وأن يدرك جيدا خطورة الأمانة التي يحملها وهي نموذج المواطنة الإسلامية العالمية والتي يمكن عدها كهوية له تنطق عما في مجتمعه الأم من قوة ونضوج وقدرة على التفاعل بالشكل الصحيح والتحلي بصفاء الذات والشعور بالمسؤولية، ويشير احد الباحثين إلى كيفية التفاعل

الإجتماعي قائلا: ((يستخدم مفهوم التفاعل للإشارة إلى التأثير المتبادل بين نظامين أو أكثر ويشير التفاعل الإجتماعي بوجه خاص إلى تلك العلاقة بين طرفين فردين أو جامعتين صغيرتين أو فرد وجماعة صغيرة أو كبيرة التي تجعل من سلوك أي منهما منبها لسلوك الآخر. ويمكن القول بان جميع المواقف الإجتماعية من هذا النوع لا يمضي التأثير فيها في إتجاه واحد بل يمضي من المنبه وإليه))[٣٣]، وبهذا فإن المهمة مستمرة ولها مسار تصاعدي حراكي يستطيع التغيير والعودة إلى عصر الإزدهار أو على الأقل التمهيد له ببدايات صحيحة وقليلة التعثر يضع المواطن المسلم أينما حل أو نزل على عاتقه مهمة أخلاقية كبيرة هي صيانة العلائق الإجتماعية العامة من خلال الشعور المواطني المعافى وهو بذلك يضع أو يسترد للإسلام عصر كرامة المواطن الإسلامي في مسيرة حضارة إنسانية قيمية بالدرجة الأولى.

سادسا: المواطنة، الخطاب الفاعل.

يرتبط الخطاب المواطني بمدى وعي المجتمع بوجوده ومركزية ذلك الوجود ضمن المجتمعات وبعلو همته وعمق مسؤولياته حتى في أحلك الظروف وعدم السماح بالإنكفاء والتقهقر أمام الكوارث المجتمعية ويأخذ خطاب المواطنة بعداً عملياً رائعا ومحفزا على المزيد من الإرتقاء وإصلاح الذات وتحصين وتسوير المجتمع بأسوار الشخصية المتفردة المنضبطة القوية. ومن الضروري وجود المواطنة داخل كيان الدولة لأن الممارسة المواطنية كعلاقة إجتماعية صحيحة ستؤدي إلى نشوء الدولة والتسالم على القيادة، ((فمفهوم المواطن يرتبط بالبعد الاجتماعي للإنسان، ولكن لكي يصبح الإنسان مواطنا لا بد من أن يكون هناك دولة، وبوجود الدولة نستطيع أن نتحدث عن مفهوم المواطنة.)) [٣٤]، لا يستطيع الباحث الجاد أن يبدأ من

الفراغ بل هو في صميم مركز الفكرة والصراع الذي يدور حولها ويكون خبيراً بالتجاذبات التي تتناولها من كل حدب وصوب بل وله قدرة على إستشراف مستقبل الفكرة والتنبؤ بأحوالها ولكن كيف يعطي الباحث والمؤلف دفعا معنويا أكبر وقوة للنص على أن يكون ذا إشعاع ومحفزا للغير؟

نحاول هنا أولاً التطرق إلى إقتناع الباحث بالمفهوم الذي يكتب عنه. أي معرفة خلفية الباحث ومعرفة مدى إقتناعه بما يتحدث عنه وبما يسوقه من تفصيل، فالفرق سيكون واضحاً بين المفكر الغربي الذي ينطلق من الأصول المسيحية أو اليهودية، والنظام الإداري العلماني، ويتحدث عن المواطنة وهي من المفاهيم التي يراها بصورة جلية من الأدبيات التي يتحدث بها مفكروه ومثقفوه منذ زمن بعيد، وهو يعيش مفهوم المواطنة في حياته اليومية، ويرى أن مجتمعه يطوّر المفهوم بسلوكه العملي، وبين المفكر العربي المسلم الذي يعيش في مجتمع متردي لا يستطيع الكثير من أفراده الإستقرار على التطبيق الذي يقترب من الإسلام ولا التطبيق التوافقي ولا العلماني الشامل بل يتلقى المفهوم بشكل مركز ومقولب من المصادر البعيدة التي نجحت في إيصاله إليه ويتعسف في تطبيقه ويخرج بنتيجة هجينة لا يطول عمرها. فأي فرق بين الخطابين الصادرين عن الباحثين! وبخاصة إذا حاول المفكر المسلم تناول المفهوم المعرفي بعيدا جدا عن تلمس جذور له في تراثه الفكري. فتراه يتحدث عن الديمقراطية أو الشيوعية وكان أفلاطون أو ماركس ولدا بين ظهرانيه، فالمفكر - المصلح الذي يعيش في بيئة إسلامية تراه بعض الأحيان لا يبالي بما في موروثه الفقهي والتأريخي من تناقضات ويقترب من تخوم الحضارة الغربية وكأنها النموذج الأخير للحضارة المثالية على الرغم من الزخم التأريخي الكبير في إنشاء المواطنة في أوربا بعد الحروب والصراعات السياسية والدينية فأي قوة تحريكية في الأدبيات التي ينتجها ستكون تغريدا خارج السرب، ((إن البحث الأرضي ❖ في أفضل حالاته

يرى الإنتماء الإجتماعي وسيلة إلى غاية محددة هي إشباع الحيوية والنفسية من نحو ما يحققه الإنتساب مثلا إلى الأندية والمجاميع والنقابات وسواها من حل لمشكلات الفرد أو تصريف لطاقاته الخبيئة ومن نحو ما يحققه الإنتماء إلى الآخرين مطلقا ومن توازن للشخصية تفتقده تماما عندما تعيش منعزلا عنهم، إذ تلفها الوحشة والفراغ والضجر وما إليها من المشاعر... وهذا على العكس من الإتجاه الإسلامي الذي يوفر قدرا من الحماية للآدميين بقدر وعيهم بحقيقة السماء ومعطياتها))[٣٥]، إن أحوال المجتمع تهم مفكريه ومثقفيه ورواده المصلحين الحراكيين الذين يريدون نقل المجتمع من حال يرونه غير مرضي إلى حال يرتأونه أفضل له في مكانته بين باقي الأمم على السلم الحضاري، وللتنشئة والتربية الإجتماعية دور في زرع روح المواطنة.

الإشكالية تقع في الإتفاق على المنهج الذي يتوصل به المفكر إلى غاياته التي يراها مشروعه ، سؤال فحوى الإشكالية : هل يكون المنهج وطريقة التحليل والتفكير والخطاب المواطني إسلاميا أم غير إسلامي؟

ما هي النية المبيتة من وراء العمل، فمن الواجب في أوقات الأزمات الفكرية والمآزق على المفكر أن يعرض وبشجاعة كل ما في جعبته. فالدكتور البستاني يلتزم بالتفكير في المفاهيم بالطريقة الإسلامية، منهجا وغايةً، أما المفكر غير الإسلامي فيقول: ((إن الحقوق قوية. أما الواجبات واجبات المواطنة فليست قوية ونحن نميل أغلبنا إلى أن نتهرب منها إن إستطعنا إلى ذلك سبيلا ولابد أن تكون مغروسة وتتطلب تعليمات وحتى حثّا... فمن الصعب ضبط أفراد الشعب أو الغرس في أذهانهم بطرق سلطوية كما أن تطوير إحساس بالواجب والإلتزام نحو المجتمع والخدمة العامة ثم التوصل إلى أداء تلك الواجبات تمثل صعوبة جلية في مجتمع ليبرالي.))[٣٦]، وهناك المفكر الذي يقترب من منطلق معتدل ويحرك المفهوم في الوقت الذي يضع تحت ناظريه الأسس التي إنطلق منها والآفاق التي يطمح إليها وحرارة

الصدق التي سيشعر بها القارئ تأتي من جدية الأفكار وعمقها ومدى قابليتها للتطبيق وتحريك الواقع الذي لن يحصل ولو بأقل درجاته إذا لم تناط الخطابات المتعددة بأمرين أولهما إلتزام المفكر نفسه بما يمليه في كتاباته إي الإنتقال من الثبوت والإمكان إلى الواقع العملي والإثبات الفعلي، والأمر الآخر الصدق والإلتزام أمام المنهج العلمي وأمام المجتمع الذي ستدور كلمات الباحث في تلافيف المجتمع ونخبه بل وكافة طبقاته فيما لو عرف كيف يصوغ أفكاره بالأسلوب الصحيح المتلائم مع تراثه ومصادره الأقوى، ويتحمل خطورة نتائج تفكيره، ويسعى بالإمكان الأقصى إلى الإقتراب من الهدف الإسلامي ((والحق أن الإنتماء إلى الله لا يعني الإنسلاخ من الدائرة الإجتماعية بل يعني الإنسلاخ من الحماية التي يوفرها الإنتماء إلى المجتمع.)) (٣٧)، نرى الباحث يعرض لفكرته حول مركزية الفرد داخل مجتمعه وهي مركزية هشة فيما لو كانت تنتمي إلى الإطار المجتمعي وحده، إذ يجب وهذا التصريح بالوجوب مرده إلى الأسس الإسلامية في التنظير لحركة الفرد داخل المجتمع، أقول إذ يجب وضع الإيمان الفردي الشخصي قبل تفعيل الشعور بالمواطنة داخل المجتمع، لأن الفرد بخلاف ذلك لا يرسم لذاته خطا حياتيا صحيحا في العيش والقيم داخل منظومة المواطنة.

سابعا: في العراق، مؤشرات إيجابية وسلبية عن المواطنة

مر العراق، كمجتمع وكدولة بالعديد من المناخات السياسية التي تركت آثارها عليه ولكن إلى الآن لم تطبعه أي من تلك النظم والسياسات بطابعها النهائي ، وقد لا يكون العراق متميزا كثيرا عن العديد من دول العالم فهو يمتلك حضارة وعمق وتراث متنوع كما لدى تلك الدول والأمر الذي يتميز به العراق إلى الآن هو عدم تخليه عن الصفة الدينية بشكل عام وبكون الدين محورا للصراع السياسي – الديني والفكري – الإجتماعي ((... أما في العراق فالإسلام يعد عاملا أساسيا في تشكيل مفردات العقل العراقي فلا يتصور

فصل المواطنة عن الإسلام ذلك أن جزءا جوهريا لا زال حيا من تاريخ العراق مرتبط بالإسلام))[٣٨].

في العراق غنى وثراء من التصورات والأفكار العقلانية التي تشوبها الكثير من الإطارات ذات الفكر الإجتماعي الخليط بين المفهوم المجتمعي – والديني ، وهي في تجاذب بين السلب والإيجاب والتفعيل والتثبيط وتكون مناط ومحور التغير الإجتماعي أو الذريعة للنيل من التأريخ والإقتصاد وسيرورته ، وهو صراع داخلي أشبه ما يكون بالصراع الذي دار في بلدان أوربا في القرون الوسطى، صراع بين السيطرة الدينية الشاملة وبين التحرر العلماني ، أما في البلدان العربية فالصراع بين الدكتاتورية والديمقراطية التي تكتسب يوما بعد يوم دافعا دينيا من خلال التركيز على المبدأ الأساسي داخل حياة الأفراد بشكل عام داخل المجتمع والدولة ألا وهو مبدأ حرية الفرد في التملك والإختيار والتعلم والسفر والعمل وإبداء الآراء ... الخ، عندما يصاب الفكر الإسلامي بأزمة تطبيقية أو يتعرض على الأقل إلى إنتقاد جذري فالسبب في المجتمع الذي لا ينتج بعد كل هذه المخاضات وعيا بالإسلام أو هو أقرب ما يكون إلى الإسلام وقيمة المواطنة على وفق مبادئه في منهجه الأقرب إلى سيرة الرسول (ﷺ) والأئمة (عليهم السلام)، ما دام الإنشغال بتهييج الحروب الطائفية والترويج للفكر الديني السطحي وإستخدامه كواجهة حتى من قبل الأحزاب العلمانية أو نصف العلمانية[٣٩].

نشير إلى مستوى من الدور المجتمعي في العراق[٤٠]، يلعبه الأفراد فيما بينهم كتمثيل للشعور بالمواطنة وهو الدور الذي يقتضي الإنشغال بالمستوى الضحل من التفكير الذي يدعي معرفة الحلول الكبرى للمشكلات السياسية والدينية والإقتصادية والثقافية من مقدماتها البسيطة المجزوءة وترك تنفيذ خطوات المشروع الأخلاقي الإجتماعي الذي يرقى بإنسانية الإنسان المسلم إلى مرتبة عالية، كما الحال في إنجراف فئات

كثيرة من الشعب للإنخراط تحت لواء الحزب الشيوعي، أو الحركة القومية ، أو حزب البعث، وهي أحزاب جرت على الأمة الويلات والكوارث، فعلى سبيل المثال إرتبط إسم الحزب الشيوعي الذي ولدت أفكاره في أوربا وطبقت في روسيا المسيحية بالإضطهاد والتعسف والقتل والظلم، ((... ويظهر مما سبق مدى التبعية التامة والتمجيد والتأليه الذي أضفاه الشيوعيون في العراق على الإتحاد السوفيتي وستالين وجيشه الأحمر مهملين دور الشعوب وإراداتها وقدرتها على تقرير مصيرها بنفسها وتحقيق حرياتها... ولم يولوا أي إهتمام يذكر للجوع والفقر والتخلف وأزمة التموين الرهيبة التي كان يعاني منها العراق خلال أحداث الحرب العالمية الثانية وظروفها التعسة))[٤١].

وما جرى على العراق من بوادر الإنحطاط إلى مستوى الحرب الأهلية بعد سقوط نظام البعث، حرب ومذابح مروعة يندى لها جبين هذا الشعب الذي لطالما تربى أفراده على المآثر الأخلاقية العريقة كالكرم والنخوة والغيرة والشهامة ومد يد العون، وأمست كل تلك القيم الأصيلة هباءً بعدما جرت انهار الدماء بفعل عاملين أولهما ما قام به نظام البعث من تنشئة جيل ذي ثقافة دموية تقوم على جلد الذات والآخر والوقوع في دوامة لا تنتهي من الجنون، وثانيهما عدم رسوخ المواطنة الإسلامية والقيمية الإنسانية الحقة بين أفراد المجتمع وضعف الوعي النقدي أمام الأفكار الواردة من دول الجوار والتيارات التي ما انزل الله بها من سلطان، عبثت سياسات الآخرين بنا وبعقولنا حتى غدا الكثير من العراقيين كالدمى تتجاذبها أيدي الغرباء القساة.

والحال أن الدعوة إلى تكوين مستوى متقدم من الوعي المجتمعي والشعور بمفهوم المواطنة وأهمية الجماعة في العراق تستلزم جهدا دؤوبا ومركزا، ((هناك سوء إدراك

لموجهي العملية السياسية في العراق فهم لم يعوا بخطورة منظومة قيمية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية وأمنية وعسكرية تستقطب كافة فئات ومكونات المجتمع العراقي، مما أدى بالمواطن إلى حدوث أزمة ثقة بينه وبين الحكومة وان تلك الأزمة أخذت تتعاظم شيئا فشيئا لتصبح على شاكلة الأزمة مع النظام البائد بعدم احترام المواطن وحقوقه، مما أدى إلى تفريط الأخير بواجباته كونه بدأ يشعر بعدم جدوى التغيير وانه لم يعد هناك احتمال إلى تغيير جذري آخر يمني النفس بإنتظاره))[٤٢]، إحداث الفرق هو العمل على إستخراج القيم الأخلاقية من الإسلام وغرسها في أذهان الأجيال عبر المناهج التربوية والتعليمية لتعطي ثمارها العملية وتنهض بالمجتمع نحو الفعل المواطني الصحيح المعتدل الذي يضمن الإنتقال التدريجي نحو الإسلام لكي يعي الشعب – وهذا هو المهم – التطبيقات الإسلامية بوجهها المشرق ((السؤال لكل من الفريقين: في أي مرحلة من التأريخ نحن نعيش؟ ما دور الأجيال الحالية؟ ما طبيعة الحاضر الذي لا يمكن رده إلى الماضي، كما يفعل السلفيون أو إلى المستقبل كما يفعل العلمانيون؟.. والحاضر أيضا ليس مجرد الحصول على السلطة كما هو الحال في نظم الحكم أو فيما تتطلع إليه أحزاب المعارضة، بل هو القدرة على معرفة طبيعة المرحلة التأريخية التي يمر بها المجتمع في مسار التأريخ... وفي حالة المجتمع العربي هو الإنتقال من مرحلة إلى مرحلة... وتمسك بالأصالة والمعاصرة وإبقاء على الهوية العربية الإسلامية في مسار التأريخ.))[٤٣]، يقول السيد الشهيد الصدر في كتابه (الإسلام يقود الحياة): ((وبهذا البناء الصالح للمواطن في الدولة الإسلامية يستطيع الإنسان أن يتحرر من مغريات الأرض ويرتفع عن الهموم الصغيرة التي تفصله عن الله ويعيش من اجل الهموم الكبيرة، وبذلك يواجه أعظم مسؤوليات البناء بصدر رحب وقلب مطمئن ونفس قوية ومعادلة حسابية

رابحة لا موضع فيها للخسارة بحال من الأحوال))[٤٤].

الخاتمة

توضحت خلال الأوراق السابقة مدى إرتباط مفهوم المواطنة كقيمة أساسية وضرورية لحياة ونمو المجتمعات كافة، إرتباطها النابع من الأسس كالوعي العام للفرد تجاه ذاته ومجتمعه لأنها تعتمد في حركتها على منطلق نفسي وإقتناع داخلي أشبه ما يكون بالعقيدة الدينية، وإرتباطها بل ونبوعها من المنظومة الأخلاقية الإنسانية والعقلية القانونية المتحضرة واللتين لا تنفكان ترشّدان موقع وسلوكيات الإنسان وتهذيب ما هو عليه وصولا إلى مراحل متقدمة من الأداء الإنساني الراقي.

- من خلال تفكيك التعريفات وجدنا أن المواطنة هي شعور بالمسؤولية يحققه الإنتماء إلى الأرض والمجتمع والعقيدة.
- العقيدة الدينية والإطار الديمقراطي يساعدان بلا شك على تفعيل مبدأ المواطنة بشدة ولكنهما ليسا أساس المواطنة. فالإسلام دين يؤكد على الإنضباط الذي يؤطر حياة الفرد أمام ذاته وجماعته وخالقه، ومعادلة الإنضباط تسعى بين قطبين (التمتع بالحقوق والإلتزام بالواجبات) بحركة شمولية داخل الإطار الأخلاقي لتفعيل القيم الأخلاقية بشكل عملي ملموس ونشرها أمام المجتمعات القيمية الأخرى بنية المشاركة والهداية.
- أهمية الوعي بالدرس التأريخي الذي مر على الشعوب العربية المسلمة جرّاء ترك المنظومة القيمية الإسلامية وراء ظهورهم واللهاث خلف التطبيقات السياسية الغريبة التي تطرح أشكالا مشوهة من المواطنة، أو على العكس الظهور بشكل متطرف لبعض الطوائف الإسلامية أمام الحضارات الأخرى بدلا عن الإحتكام إلى المنطق السليم وعدم إنجاز القطيعة المعرفية مع الآخرين.

هوامش البحث

(١) ينظر: رولان دورون فرنسواز بارو، موسوعة علم النفس، ص ٢٤٤.

(٢) ينظر: إبن منظور، لسان العرب، مادة (وعي).

(٣) ينظر: أقرب الموارد في فُصَح العربية والشوارد، مادة (وطن).

(٤) ينظر: رولان دورون فرنسواز بارو، موسوعة علم النفس، ص ٢٤٧.

(٥) ينظر: نوري طعمة، المشكلة الإجتماعية المعاصرة، ص ١٥٨.

(٦) ينظر: د. محمد أمين العساف، المواطنة في عراق ما بعد التاسع من نيسان، بحث منشور في مجلة ثقافتنا العدد الخامس، ص ١٨.

(٧) ينظر: حسين درويش العادلي، المواطنة .. المبدأ الضائع، ص ٩.

(٨) ينظر: د. ماجد عرسان الكيلاني، فلسفة التربية الإسلامية، ص ٤٤٧.

(٩) سورة النساء: (آية ٣٦).

(١٠) سورة آل عمران: (آية ١١٠).

❖ لعبارة (خير أمة) دلالة أكثر عمقا من دلالة عبارة (خيرا لهم)، حيث أن مقدار الخير لأهل الكتاب أقل لأنه جاء على صيغة النكرة أما عبارة خير امة فهي العنوان الأكبر لتصدر الأمة الإسلامية باقي الأمم والأديان، ولمجمل الآية إشارة مهمة إلى كون التضامن – الأخلاقي داخل المجتمع المتكافل – بضمنه تطبيق قيمة المواطنة – هو في المقام الأول وبعده الإيمان.

(١١) سورة الحجرات: (آية ١٠).

(١٢) ينظر: باقر شريف القرشي، النظام السياسي في الإسلام، ص ٣٣٤.

(١٣) ينظر: هيرمن هيجدورن، المواطن والمجتمع، ص ٢٤.

(١٤) ينظر: مجموعة مؤلفين، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ص ٣٨٠.

(١٥) المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٠.

(١٦) ينظر: د. عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية الإيمان، ص ٢٤٦.

(١٧) القول منسوب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب (ع).

(١٨) يركز د. علي شريعتي في كتابه (النباهة والإستحمار)، على فكرة إلهاء وتضليل الأمة بالقضايا الثانوية عن المهام الكبرى التي تنهض بها.

(١٩) ينظر: د. عز الدين فودة، المجتمع العربي/ مقومات وحدته وقضاياه السياسية، ص ٢٢٤.

(٢٠) ينظر: محمد هادي الأميني، مناعة المجتمع العربي وإفلاس المتهجمين عليه، ص ٩.

(٢١) ينظر: إبن خلدون، المقدمة، ص ١٥١.

(٢٢) ينظر: علي المؤمن، النظام السياسي الإسلامي الحديث، ص ٥٥.

(٢٣) أعدت إقتباس العبارة لما فيها من تصريح قوي وواضح لتأسيس المواطنة على إرث ديموقراطي. ينظر: مجموعة مؤلفين، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ص ٣٨٠.

(٢٤) ينظر: الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام، ص ٥٣٦ .

❖ يقول علاّل الفاسي في كتابه القيم (مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها): ((وقد أطلق الشارع إسم المكلف على كل مسلم وغيره إشارة إلى أن المواطنة الإنسانية في الدولة الكونية إنما تقوم على شعور كل واحد بالمسؤولية في إحقاق الحق وتطبيق القانون الإلهي وضمان حرية الإنسان وكرامته فالمكلف في هذه الدولة هو المواطن وشعوره وسلوكه هما منهجه الأخلاقي وواجباته هي عمارة الأرض والخلافة عن الله تعالى في إستصلاحها)) ص ٩.

(٢٥) ينظر: خالد محمد خالد، مواطنون..لا رعايا، ص ٦٨.

(٢٦) ينظر: إدوارد سي. بانفيلد، السلوك الحضاري والمواطنة، ص ١٥.

(٢٧) من أعمال الندوة الوطنية، المواطنة وحقوق الإنسان بالمغرب، ص ٧١.

(٢٨) ينظر: د. عز الدين فودة، المجتمع العربي/ مقومات وحدته وقضاياه السياسية، ص ٩.

(٢٩) ينظر: د. سامي سالم الحاج، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان، ص ١٤٧.

(٣٠) ينظر: أبو الأعلى المودودي، حقوق الزوجين، ص ١٤٧.

(٣١) سورة آل عمران: ٦٤.

(٣٢) ينظر: عبد الله بن الشيخ المحفوظ بن بيه، حوار عن بعد حول حقوق الإنسان في الإسلام، ص ٤٣.

(٣٣) ينظر: د. مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الإجتماعي، ص ١٢.

(٣٤) ينظر: بتول حسين علوان، المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص١٩.

❖ يعني د. البستاني بهذا الإصطلاح صفة الباحث الذي لا يستند إلى المصادر الشرعية بل البشرية المحضة وهو بذلك ينال منه بلمحة بلاغية إذا جرى إعتبار المقابل له هو البحث السماوي وهو الأعلى شأناً.

(٣٥) ينظر: د. محمود البستاني، دراسات في علم النفس الإسلامي، ص ٢٠٠- ٢٠١.

(٣٦) ينظر: إدوارد سي. بانفيلد، السلوك الحضاري والمواطنة، ٦٦- ٦٧.

(٣٧) ينظر: د. محمود البستاني، دراسات في علم النفس الإسلامي، ص ٢٠١- ٢٠٢.

(٣٨) ينظر: د. محمد أمين العساف، المواطنة في عراق ما بعد التاسع من نيسان، بحث منشور في مجلة ثقافتنا العدد الخامس، ص ١٨.

(٣٩) يقول صدام حسين: (إنا حزبنا ليس حزبا دينيا، ولا ينبغي أن يكون كذلك، نحن مع الإيمان دائما، نحن مؤمنون).

(٤٠) الدور الأجتماعي social role / يعرف البروفسور كيرث والبروفسور ملز الدور الإجتماعي بأنه المركز أو المنصب الوظيفي الذي يشغله الفرد في المجتمع والذي يحدد واجباته وسلوكه وعلاقاته.

الظاهرة الإجتماعية social phenomenon / يعرف البروفسور مورس كنزبرك الظاهرة الإجتماعية بأنها صورة من صور التفاعل الإجتماعي الذي يظهر بعد إتصال أو علاقة مجموعة من الأفراد بمجموعة أخرى أو إتصال فرد بآخر بغية تحقيق بعض الأهداف.

العملية الإجتماعية social process / يعرف البروفسور رادكلف براون العملية الإجتماعية بأنها مجموعة التفاعلات التي يقوم بها لأفراد كأفراد أو جماعات وهذه التفاعلات تظهر وكأنها تسير في نظام مرتب وسط الحياة الإجتماعية التي يعمل فيها الأفراد.

(٤١) ينظر: سمير عبد الكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ج١. ١٩٣٤ – ١٩٥٨، ص ٣٠.

(٤٢) ينظر: د. أسامة مرتضى، أزمة المواطنة في العراق، بحث منشور في مجلة ثقافتنا، العدد الخامس، ص ٢٥.

(٤٣) ينظر: د. حسن حنفي، في الثقافة السياسية، ص ٢٤.

(٤٤) ينظر: السيد الشهيد محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، ص ١٦٢.

قائمة المصادر و المراجع

- البستاني: محمود. دراسات في علم النفس الإسلامي، دار البلاغة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.
- إبن خلدون. مقدمة إبن خلدون، دار القلم، بيروت، ط١،(د.ت).
- إبن منظور: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١). لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٦.
- الأميني: محمد هادي. مناعة المجتمع العربي وإفلاس المتهجمين عليه، منشورات مكتبة العروبة، النجف، ط١، ١٣٨٠- ١٩٦١.
- الحاج: سامي سالم. المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط٣، ٢٠٠٤.
- الصدر: محمد باقر. الإسلام يقود الحياة، دار الكتاب الإسلامي، مطبعة ستار، ط١، ٢٠٠٥.
- العادلي: حسين درويش. المواطنة .. المبدأ الضائع، دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٤.
- العيسوي: عبد الرحمن. سيكولوجية الإيمان، دار الأنوار، بيروت، ٢٠٠٠.
- القرشي: باقر شريف. النظام السياسي في الإسلام، مطبعة النجف، النجف، ط١، ١٣٨٣ - ١٩٦٣.
- الكيلاني: ماجد عرسان. فلسفة التربية الإسلامية، مؤسسة الريان، بيروت، ١٩٩٨.
- اللبناني: سعيد الخوري. أقرب الموارد في فُصح العربية والشوارد، دار الأسوة للطباعة والنشر، إيران، ١٤١٦.
- المؤمن: علي. النظام السياسي الإسلامي الحديث، دار الهادي، بيروت، ط١، ١٤٢٥- ٢٠٠٤.
- المودودي: أبو الأعلى. حقوق الزوجين، ترجمة أحمد إدريس، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٧٩.
- بانفيلد: إدوارد سي. السلوك الحضاري والمواطنة، ترجمة سمير عزت نصار، دار النسر للنشر والتوزيع، الأردن، ط١، ١٩٩٥.
- بن بيه: عبد الله بن الشيخ المحفوظ. حوار عن بعد حول حقوق الإنسان في الإسلام، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٧.
- حنفي: حسن. في الثقافة السياسية، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط١، ١٩٩٨.

- خالد: خالد محمد.مواطنون.. لا رعايا، مكتبة الخانجي ومكتبة المثنى، ط٧، ١٩٦٤.
- دورون: رولان / بارو: فرنسواز. موسوعة علم النفس/ المجلد الأول، تعريب د. ف.
- سويف: مصطفى. مقدمة لعلم النفس الإجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢ ١٩٦٦.
- شمس الدين: محمد مهدي. نظام الحكم والإدارة في الإسلام، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ط٧، ١٤٢٠ – ٢٠٠٠.
- طعمة: نوري. المشكلة الإجتماعية المعاصرة، مطبعة الآداب، النجف، ط١، ١٣٨٨- ١٩٦٩.
- عبد الكريم: سمير.أضواء على الحركة الشيوعية في العراق ج١، ١٩٣٤ – ١٩٥٨. دار المرصاد، بيروت، (د.ت).
- علوان: بتول حسين. المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٦.
- فوده: عز الدين. المجتمع العربي. مقومات وحدته وقضاياه السياسية، دار الفكر العربي مصر. ط٢، (د.ت).
- مجلة ثقافتنا، العدد الخامس، ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨.
- مجموعة مؤلفين.المواطنة وحقوق الإنسان بالمغرب، أعمال الندوة الوطنية، مراكش، ١٩ – ٢٠ آذار/ ٢٠٠٤.
- مجموعة مؤلفين.معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٢٥- ٢٠٠٥.
- هيجدرون: هيرمن. المواطن والمجتمع، ترجمة دار اليقظة، مطبعة الحياة، دمشق، (د.ت).